العرب والوعي المستقبلي ..2 /2 سؤال 'المعرفة' في الواقع العربي الراهن ؟

11-1-2004

تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية؛ فالسلطة السياسية في العالم العربي تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها ، وتحارب الأنماط المعرفية المعارضة ، ويشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب عائقا أساسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربية العربية

بقلم محمد سليمان

مواد ذات علاقة

العرب والوعي المستقبلي ..1/2 سؤال 'المعرفة' في الواقع العربي الراهن ؟

شروط إنتاج المعرفة:

المعرفة لا تنمو في فراغ، بل تتأثر منظومة المعرفة بمحددات مجتمعية ثقافية واقتصادية وسياسية. ويتناول معدو التقرير هذه العوامل وأثارها الحالية على عملية إنتاج المعرفة وانتشارها ونوعيتها في العالم العربي ..

السياق المجتمعي:

يؤثر الدين بشكل أساسي على المجتمعات العربية وعلى توجهات وسلوك الأفراد والجماعات، وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي يحض في الأصل على الاهتمام بالعالم المادي والعلوم، ويشجع على المعرفة في جميع نواحي الحياة : اللغة والأدب والفكر والعلوم الطبيعية والرياضية، إلاّ أن تطور العالم العربي المعاصر، خلف أثار عميقة في جملة الأوضاع المعرفية والعقلية والثقافية، وكان الدين أحد الوجوه الأساسية التي تأثرت بهذا التطور؛ فقد أفضى تحالف بعض أنظمة الحكم القهرية مع فئة من علماء الدين الإسلامي المحافظين إلى تأويلات للإسلام خادمة للحكم ولكن مناوئة للتنمية الإنسانية، خاصة ما يتصل بحرية الفكر والاجتهاد ومساءلة الناس للحاكم ومشاركة النساء في الحياة العامة .

في المقابل فإن التضييق على العمل السياسي في كثير من البلدان العربية قد دفع بتيارات ذات صبغة إسلامية العمل تحت الأرض، وألجأ بعض التيارات السياسية إلى التترس بالإسلام. وقد أدى الأمر في المآل إلى اندفاع بعض الجماعات السياسية المتشحة بالدين إلى التمسك بتأويلات متشددة، واعتماد العنف وسيلة للفعل السياسي، والنفخ في نيران العداء للقوى السياسية الأخرى في البلدان العربية و"للأغيار" بتهمة العداء للإسلام.

ويخلص التقرير إلى أنّ هذه التأويلات المتطرفة لا تقتصر على التعارض مع صحيح الدين، بل إنها تشيع الفرقة داخل المجتمعات العربية وتحيد بها بعيدا عن متطلبات مجتمع المعرفة.

ومن المكونات الثقافية الهامة في تناول قضية المعرفة: اللغة العربية، إذ أن اللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكونات الثقافة من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات. لكن اللغة العربية تواجه اليوم، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيرا وتعليما ، ونحوا ، ومعجما واستخداما وتوثيقا وإبداعا ونقدا ، ويضاف إلى هذه المظاهر القضايا المرتبطة بتقانة المعلومات، ومعالجة اللغة آليا بواسطة الحاسوب .

يضاف إلى هذه المكونات والفواعل الثقافية موضوع الثقافة الشعبية العربية والتي تضم

ما يعبر عن صوتين : صوت إتباعي يحض على إتباع ما هو معهود ، وصوت إبداعي يدعو إلى المساءلة ويحض على الاستزادة من المعرفة .

البنية الاقتصادية: من استنزاف الموارد إلى إنتاج المعرفة

من السمات الرئيسة لنمط الإنتاج السائد في البلدان العربية، ذات الأثر على اكتساب المعرفة : الاعتماد الكبير على استنزاف المواد الخام وعلى رأسها النفط، وهو ما يسمى بنمط اقتصاد الريع. ويزين هذا النمط استقدام الخبرة من الخارج، لسهولته وسرعة تبلور ريع اقتصادي على توظيفه، بما ينتهي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية في النشاط الاقتصادي، كما أن جزءا رئيسا من النشاط الاقتصادي يتركز في النشاطات الأولية: الزراعة البدائية ، الصناعات الاستهلاكية .

كما يتأثر الطلب على المعرفة سلبا بصغر السوق وبضعف المنافسة في الاقتصاديات العربية، وغياب الشفافية والمساءلة، مما سمح بقدر من التلاحم وأحيانا التطابق بين النخب السياسية ونخب رجال الأعمال.

نسق الحوافز المجتمعي: تقديس القوة والثروة وضعف أخلاقيات المعرفة

كان لتوزيع السلطة، الذي توازى أحيانا مع توزيع الثروة في البلدان العربية، أثاره في أخلاق الأفراد والمجتمعات، وأدى إلى استشراء المنفعة وتقديم الخير الخاص على الخير العام، والفساد الاجتماعي والأخلاقي وغياب النزاهة والمسؤولية وأمراض أخرى كثيرة ترتبط بهذا التفاوت غير العادل أو غير المتكافيء، وكانت العدالة هي الضحية قبل غيرها.

كما أصابت الفورة النفطية عددا من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر وتدعم الإبداع واكتساب المعرفة ونشرها. كما ساهم القمع والتهميش في قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والانتماء. من هنا ساد شعور باللامبالاة والاكتئاب السياسي، ومن ثم ابتعاد المواطن عن المساهمة في عملية التغيير .

السياق السياسي : حبس الحرية يئد المعرفة

تبدو المعوقات السياسية لاكتساب المعرفة أشد وطأة من معوقات البنية الاجتماعية والاقتصادية؛ فالسلطة السياسية في العالم العربي تعمل على تدعيم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها ، وتحارب الأنماط المعرفية المعارضة ، ويشكل عدم الاستقرار السياسي واحتدام الصراع والتنافس على المناصب عائقا أساسيا أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربية العربية .

وقد أدت الظروف السياسية في العالم العربي إلى إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية والصراع على السلطة. وقدمت مقاييس الولاء في إدارة المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وقيدت الحريات الفكرية والسياسية للباحثين؛ مما أسهم في تكبيل العقول وقتل حوافز الإبداع .

بيد أن التقييد الأخطر هو الذي تقوم به الأجهزة الأمنية متجاوزة المؤسسات الدستورية والقوانين، متذرعة بمقتضيات الأمن القومي، والذي تبقى معاييره غامضة.

وفي إطار السياق السياسي يطرح التقرير مسألة التحدي العالمي، ولعل المثال الأبرز في منظومة المعرفة هو إصرار الدول المصنعة - باعتبارها المنتج الرئيس للمعرفة على صعيد العالم - على احتكار المعرفة من خلال حقوق الملكية الفكرية.

رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية:

بعد أن يقدم معدو التقرير رؤيتهم وتفسيرهم للمشاكل والعوائق التي تؤثر سلبا على إنتاج المعرفة ونقلها في العالم العربي، وبالتالي تحول دون الوصول إلى مجتمع المعرفة. يضعون استراتيجية تجمع بين الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية/ الثقافية الواجب العمل على الوصول إليها سعيا لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية، وهذه الشروط أو المقومات هي:

إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح.
النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وللتعليم المستمر.
توطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير التقاني في جميع النشاطات المجتمعية.
التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية.
تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل منفتح مستنير، من خلال:
العودة إلى صحيح الدين وتخليصه من التوظيف المغرض، وتشجيع الاجتهاد وتكريمه.
النهوض باللغة العربية من خلال إطلاق نشاط بحثي ومعلوماتي جاد.
استحضار إمضاءات التراث المعرفي العربي، وإدماجها في لحمة النموذج المعرفي العربي.
إثراء التنوع الثقافي داخل الأمة ودعمه والاحتفاء به.
الانفتاح على الثقافات الإنسانية من خلال حفز التعريب والترجمة إلى اللغات الأخرى، و الاغتراف الذكي من الحضارات غير العربية.
ملاحظات ختامية:
يخلص تقرير التنمية : إلى أن المعرفة تكاد تكون الفريضة الغائبة في أمة العرب الآن ، والدين والثقافة والتاريخ والفوز في المستقبل تحض على المعرفة ، ولا يقوم دون المعرفة حائل إلا بنى وضعية من صنع البشر .. وخليق بالعرب اليوم أن يصلحوا هذه البنى حتى تتبوأ أمتهم المكانة التي تستحق في العالم إبان ألفية المعرفة .
لقد اختلفت أراء الباحثين والمفكرين العرب في تقييم هذا التقرير، وبلا شك فإن هناك جملة كبيرة من الملاحظات على هذا التقرير، أو على الأقل النقاط التي تحتاج إلى نقاش فيه ، لكن الأمر الذي ينبغي الإقرار به هنا هو : أن هذا التقرير يقدم إضاءات متميزة على كثير من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي ، والتي تعمل على إعاقة النهضة والتنمية وفي الوصول إلى مجتمع المعرفة ، وأبرز هذه العوامل على الإطلاق – كما يرى معدو التقرير – العوامل السياسية ؛ من استبداد السلطة وكبت الحريات وتجاهل حقوق الإنسان ، هذا الداء الخبيث الذي ما زال الجميع ينادي بضرورة استئصاله والقضاء عليه .
والملاحظة السابقة تضع مسؤولية جماعية أمام المثقف والعالم والمواطن والمسئول وهي مسؤولية العمل على تجاوز هذه الظروف والخروج من حالة البؤس العام التي تعيش فيها الشعوب العربية ، وهذا بدوره يقودنا إلى القول : أن هذا التقرير هو شهادة عملية في صالح النخب المثقفة والمواطنين والمطالبين بالتغيير في مواجهة أصحاب السلطة المستبدة و الطبقة الرأسمالية المتحالفة معها (الأمر الذي يشير إليه التقرير بوضوح) ، وباعتقادي الشخصي أن هذه أكبر علامة تسجل للتقرير ومعديه . والتي ستكون ورقة ضغط أخرى ضد الاستبداد والحكومات الفاسدة واجهزة الأمن والقمع التي تنهش من لحوم المواطنين والمعارضين في شتى أقطار العالم العربي.
بقي أن نقول : أنه إذا كان في التقرير كثير من العموميات، كما هو الحال في التوصيات، فإن المثقفين والمفكرين مدعوون إلى إقامة الندوات وحلقات النقاش التي تبحث هذه القضايا والتوصيات وتضع لها آليات عملية مقترحة، وتستثمرها في المطالبة بمساحة أوسع من الحريات العامة.

للعودة للأعلى

العرب والوعي المستقبلي ..1/2 سؤال 'المعرفة' في الواقع العربي الراهن ؟

10-1-2004

وتشير الدراسات إلى أنّ أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسر العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية، أما عن التعليم فعلى الرغم من الزيادة الكمية في المؤسسات التعليمية في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين ، إلا أن الوضع العام للتعليم ما زال متواضعا ، وأخطر مشكلات التعليم تتمثل في تردي نوعيته ، ويطرح هذا بدوره تساؤلات خطيرة حول مكونات النظام التربوي ، بما في ذلك السياسات التعليمية ومستوى المدرسين ، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم .

بقلم محمد سليمان

أصبحت قضية المعرفة محكا رئيسا يحدد معايير تقدم الأمم وتخلفها في عالم اليوم؛ فالأمم المتقدمة هي التي تشهد ارتفاعا في مستوى المعرفة: إنتاجها، انتشارها. ولا يقف دور المعرفة عند الجوانب الأكاديمية أو الثقافية العامة، بل بات يسيطر على مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ فعملية صنع القرار السياسي لا بد أن تستند إلى قاعدة معلوماتية ومعرفية واسعة وعميقة، وهناك سعي كبير من مختلف دول العالم للوصول إلى مرحلة "الحكومة الالكترونية"، والشركات الكبيرة تعتمد على المعرفة في مختلف عملياتها الإنتاجية والتسويقية، وتقوم منتجاتها وصناعاتها على مخرجات البحث العلمي، وهناك عدد كبير من المتخصصين المتفرغين للبحث العلمي في هذه الشركات، كما أضحى اقتصاد المعرفة والمعلومات أهم القطاعات الاقتصادية التي تتنافس عليها الدول المتقدمة.

ونظرا لأهمية التطورات العلمية الأخيرة ، في ظل ثورة المعلومات والتكنولوجيا ، ولإدراك كثير من الدول والعلماء لهذا الأمر عقدت أول قمة عالمية [القمة العالمية لمجتمع المعلومات] في الفترة 10 إلى 12 من شهر ديسمبر الماضي ، والتي اجتمع فيها عدد كبير من رؤساء الدول وأفراد يمثلون القطاع الخاص في العديد من دول العالم ، يبحثون من خلالها القضايا والإشكاليات المتربطة بالثورة المعلوماتية وما يسمى بمجتمع المعرفة .

وقد التفت إلى أهمية موضوع المعرفة - باعتبارها أبرز التحديات المستقبلية التي تواجه الدول والمجتمعات العربية – تقرير التنمية الإنسانية الأخير عام 2003 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والذي أعده عدد من الباحثين والمفكرين العرب ، وحاولوا من خلاله بناء تصور لسؤال المعرفة في الواقع العربي الراهن ، وأبرز المقومات المطلوبة لامتلاك القدرة على مواجهة استحقاقات الدخول إلى المستقبل .

وقد حمل التقرير عنوان " نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية " ، وربط بين إشكالية المعرفة و بين الشروط الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تحول بين الدول العربية وبين مواجهة تحدي المعرفة ؛ إذ إن المعرفة لا تنتج في فراغ وإنما في بيئة حاضنة لها توفر لها المتطلبات اللازمة .

حالة المعرفة في العالم العربي :

يبدأ التقرير بتعريف مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية.

ولتبيان حالة المعرفة في البلدان العربية يمعن التقرير النظر في سمات المكونين

الرئيسين لمنظومة اكتساب المعرفة وهما: انتشارها وإنتاجها..

نشر المعرفة

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها [التنشئة، والتعليم، والإعلام، والترجمة] صعوبات عديدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات، والتضييق على إمكانياتها؛ وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.

وتشير الدراسات إلى أنّ أكثر أساليب التنشئة انتشارا في الأسر العربية هي أساليب التسلط والتذبذب والحماية الزائدة مما يؤثر بصورة سلبية على نمو الاستقلال والثقة بالنفس والكفاءة الاجتماعية ، اما عن التعليم فعلى الرغم من الزيادة الكمية في المؤسسات التعليمية في البلدان العربية منذ منتصف القرن العشرين ، إلا أن الوضع العام للتعليم ما زال متواضعا ، وأخطر مشكلات التعليم تتمثل في تردي نوعيته ، ويطرح هذا بدوره تساؤلات خطيرة حول مكونات النظام التربوي ، بما في ذلك السياسات التعليمية ومستوى المدرسين ، والمناهج الدراسية ومنهجيات التعليم .

أما فيما يتعلق بالإعلام فعلى الرغم من التطور الحاصل عليه في السنوات الأخيرة، وبروز دور متحرر نسبيا من سلطة الدولة لعدة مؤسسات إعلامية عربية، إلاّ أنّ الإعلام العربي، وبنيته التحتية ومضمونه يعاني الكثير بشكل عام، مما يجعله دون مستوى تحدي بناء مجتمع المعرفة ، وينخفض عدد الصحف في البلدان العربية إلى أقل من 53 لكل 1000 شخص ، مقارنة مع 285 لكل ألف شخص في الدول المتقدمة ، كما أن الصحافة العربية ما زالت محكومة في بيئة تتسم بالتقييد الشديد لحرية التعبير .

وبخصوص وسائل الاتصال الأحدث، فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية قطعت شوطا لا بأس به في تطوير بنيتها التحتية، لكن تظل المؤشرات العامة محصورة بالحدود الدنيا عالميا، فعلى سبيل المثال: هناك أقل من 18 حاسوب في المنطقة العربية لكل 1000 شخص مقارنة بالمتوسط العالمي وهو 78.3حاسوب لكل 1000 شخص. واقتصار عدد مستخدمي الانترنت على 1.6 بالمائة فقط من سكان الوطن العربي.

كما أن حركة الترجمة في العالم العربي ما زالت تتسم بالركود والفوضى، إذ كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون من السكان في الوطن العربي في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات 4.4 كتابا (أي أقل من كتاب واحد في السنة لكل مليون من السكان) ، بينما بلغ في المجر 519 كتابا ، و 920 كتابا في أسبانيا لكل مليون شخص .

إنتاج المعرفة:

تدل المعلومات المقدمة في التقرير على ركود في عدد من مجالات إنتاج المعرفة ، وبخاصة في مجال البحث العلمي ؛ إذ يعاني البحث العلمي في البلدان العربية من انخفاض الانفاق عليه ، بحيث أن انفاق الدولة العربية في الوقت الراهن على البحث والتطوير لا يتجاوز اثنين بالمائة من إجمالي الدخل المحلي ، ويدفع أغلبه كرواتب ، كما يعاني البحث العلمي من غياب الدعم المؤسسي له ، وعدم توافر البيئة المواتية لتنمية العلم وتشجيعه ، إضافة إلى انخفاض أعداد المؤهلين للعمل فيه .

أما الإنتاج العلمي في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، فيخضع لقيود عديدة، وتتدخل السياسة بشكل مباشر وغير مباشر لرسم الخطوط الحمراء للإنتاج الفكري والمعرفي في هذا المجال.

وعلى الرغم من تميز الإنتاج المعرفي العربي في مجال الإبداع الفني والأدبي، إلاّ أنّ هذا الإنتاج يعاني من تحديات رئيسية أهمها قلة عدد القراء، الأمر الذي يعود لارتفاع معدلات الأمية، وضعف القدرة الشرائية للقاريء العربي، وكل هذا وذاك ينعكس على عملية نشر الكتب في العالم العربي، بحيث لم يتجاوز عدد الكتب المنشورة 1 بالمائة من الإنتاج العالمي، رغم أن العرب

يشكلون 5 بالمائة من سكان العالم.
كما أن إنتاج الكتب الأدبية في البلدان العربية يعد أضعف من المستوى العام، فعدد الكتب الأدبية والفنية الصادرة في البلدان العربية لم يتجاوز 1945 كتابا في عام 1996 بما يعادل 5 بالمائة بالمائة من الإنتاج العالمي، وهو أقل مما أنتجته تركيا التي لا يتعدى سكانها ربع سكان البلاد العربية.
وتحظى الكتب الدينية بمرتبة عليا من الإنتاج المعرفي العربي؛ إذ تشكل نحو 17 بالمائة من عدد الكتب الصادرة ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة أكثر من 5 بالمائة في مناطق العالم الأخرى .
التقانة المستوردة : سلع تستهلك لا معرفة توطن:
إن تجربة البلدان العربية في نقل وتوطين التقانة / المعرفة لم تحقق النهضة التقانية المرجوة، كما أنها لم تحقق عائدا استثماريا مجزيا، فاسترداد التقانة لم يؤد إلى توطينها ، فضلا عن تطويرها أو توليدها .
وعلى الرغم أن الدول العربية استثمرت أكثر من 2500 بليون دولار بين عامي 1980 و 1997 في بناء المصانع والبنية التحتية بشكل أساسي، فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد انخفض بالفعل خلال تلك الفترة، فهذه الاستثمارات لم تؤد إلى انتقال حقيقي للتقانة، لأن ما تم نقله هو وسائل الإنتاج لا التقانة ذاتها.
إن نقل وتوطين التقانة وإنتاج المعرفة بما يسمح بتوليد تقانات جديدة، يستدعيان سياقا تنظيميا محفزا لإنتاج المعرفة، يعزز الروابط بين مؤسسات البحث العلمي من جهة وبين قطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية من جهة أخرى، وينمي القدرات الوطنية على الابتكار، وهو الأمر الغائب عن المجتمعات والدول العربية.
بين التحليل الكمي والقراءة التفسيرية:
يأخذ عدد من الكتاب والمحللين العرب على تقارير التنمية الإنسانية، أنها تتحدث بلغة الأرقام والإحصاء وهذه ليست دائما مؤشرات صحيحة، في الواقع فإن هذا المأخذ له وجاهة، لكن باتجاه تعزيز ما جاء في هذه التقارير – بعيدا عن دقة بعض الأرقام خاصة في تقرير عام 2002 - ، إذ إن تفسير الأرقام السابقة ومناقشتها يدفعنا إلى رؤية أسوأ للحالة العربية؛ فعلى سبيل المثال: الأرقام المتدنية لاستخدام الانترنت، لا تعني بالضرورة الاستخدام الرشيد أو الايجابي، كما أن نسبة الكتب الدينية المنشورة – والمرتفعة مقارنة بالكتب الأخرى – لا تعني بالضرورة إنتاجا معرفيا متميزا، ويمكن النظر إلى كثير من عناوين هذه الكتب لنكتشف أن جزءا كبيرا منها يشكل حالة معرفية سلبية وليست إيجابية.
وبالتالي فإن الأرقام السابقة تمثل في رأيي الحد الأدنى من الرؤية الحقيقية المؤلمة لحالة المعرفة في العالم العربي. وهذا يدفعنا إلى مناقشة الأسباب التي تقف وراء هذه الحالة في المقابل الشروط والمقومات التي يجب توافرها للوصول إلى مجتمع المعرفة، وهو ما حاول التطرق إليه معدو التقرير، وهو موضوع المحور التالي ..